لم تبعد المواطنين هناك عما يجري في الجولان، وإنما احتلت قضية الجولان حيزاً كبيراً في بياناتهم، وشعاراتهم. ففي ١٩٨٢/٢/٢٧، أرسل بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس برقية تضامن إلى أهالي الجولان، مؤكداً لهم فيها أن أهالي نابلس يساندونهم في مطاليبهم وعلى رأسها إلغاء قانون ضم الجولان وإطلاق سراح المعتقلين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٢/٢٨).

وفي الضفة الغربية شكلت لجان في مدن مختلفة وقامت بتنظيم حملات لمساندة الاضراب وجمع المواد الغذائية والأدوية. وفي هذا الاطار أذاع رئيس الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية الدكتور أمين الخطيب، نداء دعا فيه سكان الضفة الغربية إلى تقديم المساعدة المادية ــ العينية إلى سكان الجولان. وقد استجاب للنداء العديد من الهيئات الوطنية والشعبية والخيرية. ومن بين الذين استجابوا عضو جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في الخليل سميح أبو عيشة وصاحب مكتبة في العيزرية (**الشعب ــ القدس**، ١٩٨٢/٢/٢٣).

كما أن لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت أصدرت بياناً أعلنت فيه عن تضامنها مع أهالي الجولان. وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧، وفي إطار الحملة الاستفزازية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية، إعتقلت الشرطة خمسة شبان يساريين من بين المتظاهرين أمام منزل مناحم ميلسون، رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية، مطالبين بالافراج عن المعتقلين الدروز وبإلغاء قانون ضم الجولان (**الفجر**، ١٩٨٢/٢/٢٨).

وكرد فعل على هذا التلاحم النضالي القومي بين عرب الضفة الغربية، وعرب الجولان، أصدر الحاكم العسكري أمراً بفرض الاقامة الجبرية على أربع شخصيات فلسطينية، من الضفة، نشطة في دعم أهالي الجولان، وبالمقابل تمت مصادرة الأموال التي جمعت من التبرعات (**هآرتس**، ١٩٨٢/٢/٢٦).

الضفة الغربية تجدد رفضها للإدارة المدنية

تجاوز قرار السلطات الاسرائيلية المحتلة، إغلاق جامعة بيرزيت مجدداً لمدة شهرين في أهدافه ومسبباته الجامعة بحد ذاتها، وعكس مدى تعاظم المعارضة الجماهيرية لمشروع الإدارة المدنية الإسرائيلية داخل الأرض المحتلة.

ففي تشرين الثاني الماضي (نوفمبر)، وفي غمرة الانتفاضة الشعبية التي عمت مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ضد محاولات فرض الإدارة المدنية فيهما، أقدمت سلطات الاحتلال على إصدار أمر عسكري أغلقت بموجبه الجامعة لمدة تزيد عن شهرين.

وفي ١٩٨٢/٢/١٧، أي بعد أقل من ستة أسابيع على إعادة فتح الجامعة، عادت سلطات الاحتلال وأمرت بإغلاقها لمدة شهرين بدعوى أن الإدارة غير قادرة على ضبط الأوضاع داخل الجامعة أو السيطرة عليها.

لكن الحقيقة هي عكس ذلك، وتتمثل في رفض الجامعة، إدارة وهيئات تدريسية وطلبة، لمشروع الإدارة المدنية، وإصرارهم على المشاركة مع سائر القطاعات الشعبية في المعركة الوطنية ضده، إضافة إلى المقاومة الواسعة التي تخوضها الجامعة حفاظاً على استقلاليتها، وضد محاولات الهيمنة والاشراف العسكري الاسرائيلي عليها.

ومن بيرزيت، إلى القدس، مروراً بنابلس، بيت لحم، رام الله، البيرة، بيت جالا، الخليل، طولكرم، قلندية، قلقيلية، وغيرها الكثير من مدن وقرى فلسطين، تجددت الاضرابات والمظاهرات والصدامات مع القوات الاسرائيلية، وذلك احتجاجاً على قرار سلطات الحكم العسكري بإغلاق جامعة بيرزيت لمدة شهرين عقب قيام طلابها بالتعبير عن رفضهم لمشروع ما يسمى بالإدارة المدنية، باعتباره احدى المحاولات الاسرائيلية الرامية لتسهيل تنفيذ مؤامرة الحكم الذاتي الإداري، وتصديهم ميدانياً لأحدى ترجماته من خلال طردهم لبعض موظفي الإدارة المدنية الذين دخلوا الحرم الجامعي بحجة التفتيش على مناهج الجامعة ومراقبتها، تنفيذاً لتعليمات رئيس الإدارة المدنية الذي عين عقب قيام الكنيست والحكومة بإقرار مخطط شارون الجديد لإدارة الوضع في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، والذي أعلنه عقب تسلمه لمنصب وزير الدفاع.

يوميات انتفاضة الجامعة

بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥، وصل شخصان من